

بها بما سبب كطهره ان وقتها دخل وان لم يكن قد بدأ
 حله فلا يعد بذلك مقابلاً بل اوله حتى يظن انها واخره قد حصل
 التحليل في الاخير ولا يثبت تحليلها كالمعروف وكله يسر
 وطاعتها باسبابها كما يستعمل وهذه الكفاية كافي للتحليل
 والمباذير والفاطم ولا خلاف في انه لو افضت الصلاة في اول
 الوقت وطول القراءات حتى تبلغ اخر الوقت في اوقات فانه صحيح
 وخالفه الغزالي في الاحكام قال ان المك في الوقت الى خروج وقت
 الفضيلة كونه افضل ويستثنى من نوب التحليل ما كان قوله
 وستة لم يرد في الصلاة ابراهه بالظهور في ادخاله الظاهر في البرد
 يتأخر عن لشدة الحر الى ان يقع للظمان في عيشي فيه لحظ التحليل
 ان الشدة للحر فابر ويا الصلاة وفي رواية البخاري بالظهور
 فان شدة الحر من وقع جهته في ههنا فها وينا في القرعة في ذلك الوقت من الشدة
 السابعة للتحليل او حاله ولا يخرج من نوبة الوقت ويحتمل لارادته
 للتحليل بل يجمع في لواعنة اما ما كان او ما هو ما سجود او سجود مرة
 اليه اي يوتي اليه الصلاة من بعد كثره الناس او يفته للاراد او
 ولا يجوز كما عتق منه فلا يثبت في عيشة الحر ولو في قنطرة وان
 قطر بارز او معتدل وان اتفق فيه شدة الحر ولا يثبت في
 (وجما عية بيبنة او سجود حمرة جماعة لا ياتيهم غيره ولو ياتيهم
 غيرهم من ضرب اوسر بعد ذلك سجودنا عيشه اذ ليس في ذلك
 كثره وسفة قال الاسوي والسكن ان بيت النبي صلى الله عليه
 كان بالسجد فاذ كان الامام هكذا وجب استئناوه عن
 اشراط العبد فيبر وهو ومن حضره استظا بالمقبة للجماعة
 وهذا اظهر كل من الشئ في كثره في التيمم ان المنظر المراد
 للجماعة في اثناء الوقت ليس له ان يبطا ولا يستر او يراى في حال
 ويلزم مثل هذا مع ان ذلك لم يثبت عن النبي صلى الله عليه
 خلفه في العمة باسكان الميم فلا يثبت لارادتها لشدة الحر في
 اللودي اليه ما خرها باللكسل ولان الناس ما يرون بالنتي
 اليها فلا يثبتون بالحر ولا يبره بالاراد ان الصا فاهم من كل حصة
 وتقله في المطلب عن بعضهم وحلل خبر البخاري ان مؤذنه في الله
 عليه السلام اراد ان يوزن وكان يوسف نقال له امره في الافاسه
 قال الاسوي وهو بعيد بل مدفوع بخبر ابي عوانة في سجده

ان لا اراد ان يوزن وفي اخره فله فاذ نوا قام وسجده بان
 اليه في مثل عن روايه عن عبد التارين وبن ذلك بيان
 للجماعة ويستثنى من نوب التحليل ايضا اشيا منها انه يثبت التحليل
 في غير الجوار وطسافر سائر في وقت المروية والواضحة في فيجر
 العرب وان كان نارا لوقتها فصحها مع المسألة في وقتها
 بعد الما او السرة او الجماعة او القدر على القيام اخر الوقت
 والامة للبرك اذ ارجح للاضطرار الحره ولما اشتهر عليه الوقت
 في يوم غمر حتى يلقته او يظن قوته او اخر لمن حضره طهاره
 في وقت الله وقد ذكرنا الظاهر لبعض ذلك في حله ولا يثبتها
 ان الصلاة لعلم او غيره التحريم او يغيره وسرور وكما ان
 الاثنية مستثناة ان الوقت كالصباح او غيره لوجه من
 طهارة فانه يجرى فيه وانما يحرك في الوقت كالمعنى او تقليد
 بخبر الحديث في الحلة قلت لما اطلقه للواي من قول
 في وقت الوقت وان تنقذه ان صدر كصلاة اذ لا يجوز التحليل
 في الاخرى والمصطفى مع قول عدل عن عيان كمر العيا اظها
 ان اخره عن مسأله كقولها رابيت الشفق غارا وهذا
 يخرج بماله من لفظ الاثنية وعلم من تحريم الامم بين الامم
 ال البصير يقسم على الحركي وحله في القادر عليه
 نعم مع النوي ان له تقليد المودن البصير لثمة العارف
 في العصور والغير لا يلا في ان عادن لملأ في الوقت ومع الرابي اليه
 في العصور دون العقم لانه في تحريمه وهو لا يراه في حله
 في الصحاح عن عيان وما في حله من صلته اقل
 في وقتها ولو ظهر ثبته عن عيان كالصوم قبل وقته في حال
 من المصطلح والمصطلح ان العبادة البدنية لا يجوز تقديرها على
 وقتها اما ما يقع في الوقت او بعد اوله بين ثلث اعادته
 في وقت الضرورة وهو ما يصير فيه المعدور من اهل قري
 الصلاة على سبيل ان يوضع وهو يفتا عنه فقال في التحريم والفتا
 والاعراض ان وقتها التحريم وقت للغير من كالمعنى
 في الصلاة كذا في نوب التحليل في ذلك الوقت وجب على من في وقت
 عليه كما يجب بغيره اخرج بعد راحة التحريم اذ راحة
 بجماع ما يقع اذ راحة وقصده كلامهم انها يجب باذ الركون

كأمره بالتحريم في الاما

ان لا